الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

26 **جماد ثانى** 1437 –4 **ابريل** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8

حقوق الإنسان: زيادة 30 ٪ في قضايا الأحوال الشخصية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 26 جماد ثانى 1437هـ - 4 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160404/Con20160404832581.htm

محمد الغامدي (الرياض)

كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني ارتفاعا في قضايا الأحوال الشخصية بنسبة تصل إلى 30 % العام الجاري مما كانت عليه في تقرير العام الماضي.

وأضاف القحطاني أن تلك القضايا تتعلق بالأحوال المدنية والأوراق الثبوتية في العمل والتعليم والصحة وحالات الزواج والطلاق والبنوك، مشيرا إلى أن عددا من القضايا يشمل كذلك القبائل النازحة وأسرها.

وأكد أن الزيادة الملحوظة تعود إلى تفعيل الحكومة الإلكترونية في الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة واشتراط الحصول على السجل المدني، ما جعل الأشخاص وأفراد أسرهم الذين لا يحملون أوراق ثبوتية غير قادرين على تدبر أمورهم الحياتية، ومن ذلك عدم استطاعتهم العمل أو الالتحاق بالتعليم أو الصحة أو التصرف بأموالهم من الحسابات البنكية لهم، ما يقتضي الإسراع في معالجة أوضاعهم من الجهات ذات العلاقة، كون التأخر في البت بعلاجها يضاعف المشكلات المترتبة عليها بسبب تكاثر أفراد تلك الأسر وعوائلهم.

انطلاق ندوة " دور القضاء في حماية حقوق الإنسان".. غداً

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 26 جماد ثانى 1437هـ - 4 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1143426

الرياض - راشد السكران
تنظم هيئة حقوق الإنسان ندوة (دور القضاء في حماية حقوق الإنسان)، بحضور وزير العدل د. وليد الصمعاني، ورئيس الهيئة د. بندر العيبان، صباح غداً في فندق الريتز كارلتون بالرياض.
وتهدف الندوة إلى إبراز دور القضاء في المملكة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وتحقيق العدالة، والرد على بعض الشبهات المثارة، وتعزيز التكامل بين مرفق القضاء والهيئة في هذاالمجال، لتحقيق الواجب الشرعي والنظامي المنوط بهما، وتلبية تطلعات ولاة الأمر والقيام بالدور الوطني المأمول.
وقال رئيس هيئة حقوق الإنسان د. بندر العيبان إن المملكة متمسكة بقيم حقوق الإنسان منذ عهد الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن -طيب الله ثراه- ووضعت لهذه الغاية الآليات التشريعية والمؤسسية، وأقرت الحقوق الأساسية المتعارف عليها، وأكدت على استقلال السلطة القضائية وأدخلت التشريع في كل ما يتعلق بالحقوق والحريات.
وأضاف رئيس هيئة حقوق الإنسان أن الندوة جاءت في إطار الحرص على تعزيز النقلة النوعية الكبيرة التي حققتها المملكة في مجال حقوق الإنسان وتفعيل آليات حماية ورعاية هذه الحقوق، وفقا لمعايير حقوق الإنسان الدولية، ونشر الوعي بها وضمان تطبيقها فى ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، من أجل مزيد من الترسيخ لثقافة وقيم ومبادئ حقوق الإنسان وحمايتها.
تستمر الندوة يوما واحدا وتتضمن ثلاث جلسات وعشر أرواق عمل، وتناقش في جلستها الأولى المبادئ الأساسية للنظام القضائي في المملكة من خلال ثلاث أوراق عمل، تتناول استقلال القضاء السعودي، ومدونة الأحكام القضائية (الجنايات والتعازير)، وتعدد درجات التقاضي وأثره في تعزيز العدالة، فيما تستعرض الجلسة الثانية التطورات التشريعية والتقنية في الأجهزة العدلية عبر أربع أوراق عمل تتضمن نظام القضاء السعودي، ونظام ديوان المظالم، والعدالة الجنائية وتطورات نظام الإجراءات الجزائية في المملكة، بجانب استعراض تجارب الأجهزة العدلية في تقنية المعلومات.
وتلقي الجلسة الثالثة والأخيرة الضوء على محور المحاماة وتقديم المساعدة القانونية، وتناقش ثلاث أوراق عمل حول هيئة المحامين ودورها المأمول، والمساعدة القانونية المجانية، وتحديات مهنة المحاماة، وتتخلل الندوةمداخلات ونقاشات وأسئلة للحضور بشأن دور القضاء في حماية حقوق الإنسان.

العيبان: تسريع إنهاء "العقوبات البديلة" والبت في طلبات التجنيس

العيبان: تسريع إنهاء "العقوبات البديلة" والبت في طلبات التجنيس

تفعيل المحاكم المتخصصة وتعميمها على جميع أنحاء المملكة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 26 جماد ثانى 1437هـ - 4 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/669615

سلوى حمدي - الرياض سلوى حمدي - الرياض

قال رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان: إنَّ قرار الموافقة الذي أصدره مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين أكَّد على جميع الجهات المعنية بالعمل على تفعيل ما ورد في توصيات تقرير حالة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة أوجه القصور التي قد تعترض تنفيذ بعض تلك التوصيات ووضع آليات تنفيذية.

وأضاف: أنَّ الموافقة على توصيات تقارير الهيئة شملت عددًا من الموضوعات، على رأسها الإسراع في تفعيل المحاكم المتخصصة، وتعميمها على جميع أنحاء المملكة، واتخاذ ما يلزم لزيادة أعداد القضاة، بما يضمن سرعة نظر الدعاوى، والفصل فيها، مع أهمية التوسع في افتتاح الأقسام النسائية في جميع المحاكم، وتوفير الكوادر النسائية المؤهلة، لدعم قضايا المرأة في تلك المحاكم.

كما تضمنت الاستعجال في إصدار مشروع نظام السجن والتوقيف، وسرعة إنهاء دراسة المشروع المقترح للعقوبات البديلة، واستكمال الإجراءات اللازمة لاعتمادها، والإسراع في تفعيل مركز التدريب العدلي في وزارة العدل، وتضمينه برامج متخصصة لتدريب القضاة، وبخاصة في مجال التعريف بالأحكام المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صدَّقت عليها المملكة».

وأوضح أنَّ الأمر الكريم وجَّه بسرعة اتخاذ ما يلزم لضمان البت في طلبات التجنيس، والاستعجال في إنهاء دراسة مشروع نظام حماية المال العام، واستكمال الإجراءات اللازمة لاعتماده، وسرعة إنشاء وحدات المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية، والعمل على تفعيل ما أنشئ منها، إضافة إلى دعم جهود وزارة التعليم، للإسراع في إحلال المباني المدرسية الحكومية محل المباني المدرسية المستأجرة، والاستعجال في تنفيذ المشروعات الصحية في جميع مناطق المملكة، خصوصًا في المناطق الأقل نموًا، والعمل على تطوير مراكز الرعاية الأولية، لتخفيف الضغط على المستشفيات، وكذلك سرعة إنهاء الدراسة الخاصة بتطبيق التأمين الطبي على المواطنين، والتوسع في افتتاح مراكز تلقي بلاغات حالات الإيذاء، وكذلك إنشاء دور الإيواء لضحايا العنف والإيذاء الأسري والاتجار بالأشخاص، وتهيئتها ودعمها بالكوادر المؤهلة في التخصصات الاجتماعية والنفسية من كلا الجنسين».

من جهة أخرى تنظم هيئة حقوق الإنسان غدًا الثلاثاء ندوة «دور القضاء في حماية حقوق الإنسان، بحضور وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني، ورئيس الهيئة الدكتور بندر بن محمد العيبان، وذلك في فندق الريتز كارلتون بالرياض.

وتهدف الندوة إلى إبراز دور القضاء في المملكة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وتحقيق العدالة الناجزة في هذا الباب، والرد على بعض الشبهات المثارة، وتعزيز التكامل بين مرفق القضاء والهيئة في هذا المجال، لتحقيق الواجب الشرعي والنظامي المنوط بهما، وتلبية تطلعات ولاة الأمر والقيام بالدور الوطني المأمول.

قال رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان: إنَّ قرار الموافقة الذي أصدره مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين أكَّد على جميع الجهات المعنية بالعمل على تفعيل ما ورد في توصيات تقرير حالة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة أوجه القصور التي قد تعترض تنفيذ بعض تلك التوصيات ووضع آليات تنفيذية.

وأضاف: أنَّ الموافقة على توصيات تقارير الهيئة شملت عددًا من الموضوعات، على رأسها الإسراع في تفعيل المحاكم المتخصصة، وتعميمها على جميع أنحاء المملكة، واتخاذ ما يلزم لزيادة أعداد القضاة، بما يضمن سرعة نظر الدعاوى، والفصل فيها، مع أهمية التوسع في افتتاح الأقسام النسائية في جميع المحاكم، وتوفير الكوادر النسائية المؤهلة، لدعم قضايا المرأة في تلك المحاكم.

كما تضمنت الاستعجال في إصدار مشروع نظام السجن والتوقيف، وسرعة إنهاء دراسة المشروع المقترح للعقوبات البديلة، واستكمال الإجراءات اللازمة لاعتمادها، والإسراع في تفعيل مركز التدريب العدلي في وزارة العدل، وتضمينه برامج متخصصة لتدريب القضاة، وبخاصة في مجال التعريف بالأحكام المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صدَّقت عليها المملكة».

وأوضح أنَّ الأمر الكريم وجَّه بسرعة اتخاذ ما يلزم لضمان البت في طلبات التجنيس، والاستعجال في إنهاء دراسة مشروع نظام حماية المال العام، واستكمال الإجراءات اللازمة لاعتماده، وسرعة إنشاء وحدات المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية، والعمل على تفعيل ما أنشئ منها، إضافة إلى دعم جهود وزارة التعليم، للإسراع في إحلال المباني المدرسية الحكومية محل المباني المدرسية المستأجرة، والاستعجال في تنفيذ المشروعات الصحية في جميع مناطق المملكة، خصوصًا في المناطق الأقل نموًا، والعمل على تطوير مراكز الرعاية الأولية، لتخفيف الضغط على المستشفيات، وكذلك سرعة إنهاء الدراسة الخاصة بتطبيق التأمين الطبي على المواطنين، والتوسع في افتتاح مراكز تلقي بلاغات حالات الإيذاء، وكذلك إنشاء دور الإيواء لضحايا العنف والإيذاء الأسري والاتجار بالأشخاص، وتهيئتها ودعمها بالكوادر المؤهلة في التخصصات الاجتماعية والنفسية من كلا الجنسين».

من جهة أخرى تنظم هيئة حقوق الإنسان غدًا الثلاثاء ندوة «دور القضاء في حماية حقوق الإنسان، بحضور وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني، ورئيس الهيئة الدكتور بندر بن محمد العيبان، وذلك في فندق الريتز كارلتون بالرياض.

وتهدف الندوة إلى إبراز دور القضاء في المملكة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وتحقيق العدالة الناجزة في هذا الباب، والرد على بعض الشبهات المثارة، وتعزيز التكامل بين مرفق القضاء والهيئة في هذا المجال، لتحقيق الواجب الشرعي والنظامي المنوط بهما، وتلبية تطلعات ولاة الأمر والقيام بالدور الوطني المأمول.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

التحقيق في وفاة طفل داخل حافلة مدرسية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 26 جماد ثانى 1437هـ - 4 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14861544

جدة - عثمان هادي
أصدر المدير العام للتعليم بجدة عبدالله بن أحمد الثقفي قراراً بتشكيل لجنة عاجلة للتحقيق في حادثة وفاة الطالب نواف السلمي في الحافلة الخاصة بمدرسة أهلية، في جدة أمس (الأحد).
وقال المتحدث باسم تعليم جدة عبدالمجيد الغامدي: «إن اللجنة التي أصدر مدير التعليم قراراً عاجلاً بتشكيلها للتحقيق في الحادثة، تتكون من مدير مكتب التعليم الأهلي بجدة، وعضوية كل من مدير الأمن والسلامة، ومدير مكتب التعليم بالنسيم، ومندوبين من المتابعة والنقل المدرسي والشؤون القانونية».
وكان الطالب السلمي (8 أعوام) لم ينزل من الباص بعد وصوله إلى المدرسة صباحاً وبقي فيه إلى حين اكتشاف وجوده هناك، ومن ثم تم نقله إلى المستشفى الذي كشف عن وفاته.
من جهته، قال الناطق الإعلامي بشرطة منطقة مكة المكرمة العقيد دكتور عاطي القرشي إن شرطة محافظة جدة بمنطقة مكة المكرمة باشرت إجراءات الضبط الجنائي بحادثة وفاة الطفل، وأضاف: «إن سائق الحافلة عربي الجنسية والبالغ من العمر 36 عاماً ذكر أنه لاحظ وقت خروج الطلاب في نهاية اليوم الدراسي وجود طفل بداخل الحافلة فاقداً للوعي».
وتابع: «جرى انتقال المختصين من مركز شرطة الكندرة للموقع، واتضح من خلال المعاينة والإجراءات الأولية أن الطفل فارق الحياة، وتم حفظ جثمانه لاستكمال الإجراءات اللازمة، وإيقاف سائق الحافلة لإحالته رفق كامل الأوراق للجهة المختصة».
وسبق لوزير التعليم السابق عزام الدخيّل أن اتخذ قراراً بإغلاق مدرسة أهلية عالمية في جدة منتصف تشرين الأول (أكتوبر) الماضي إثر وفاة الطفل عبدالملك البالغ (5 سنوات)، وهو من إحدى الجنسيات العربية داخل حافلة تابعة لها قبل أن يتم نقض القرار من ديوان المظالم، فيما شهدت مدينة جدة مصرع طالب لم يتجاوز السابعة من عمره في حادثة مشابهة في بعد بقائه داخل حافلة مدرسية لأكثر من 6 ساعات.
وشددت الإدارة العامة للتعليم في محافظة جدة على المدارس كافة بضرورة تفعيل دور المشرفين في النقل المدرسي بحصر الطلاب والطالبات عند وصولهم ومغادرتهم من وإلى المدرسة.

•الإسكان": لا نملك عصا سحرية وسنستعيد ثقة المواطن بعد أسبوعين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 26 جماد ثانى 1437هـ - 4 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14861086

الدمام - عمر المحبوب
أقر وكيل وزارة الإسكان للأراضي والتنظيم الإسكاني المهندس عبدالناصر عسيري، بوجود «أزمة ثقة» بين وزارته والمواطن، إلا أنه أكد أن الوزارة ستستعيد ثقة المواطن خلال الأسبوعين المقبلين، لافتاً إلى أنه شخصياً لا يملك «عصا

سحرية» لوضع جدول زمني لحل قضية الإسكان في السعودية. وقال عسيري في تصريح إلى «الحياة» على هامش «منتدى الأحساء للاستثمار»، الذي اختتم الخميس الماضي، إن «وزارة الإسكان تبذل جهداً كبيراً لتوفير المساكن للمواطنين، وأن هناك عملاً كبيراً من الوزارة التي تعالج تراكمات أكثر من ٤٠ عاماً».
وأشار وكيل الوزارة إلى أن الوزارة واجهت في بداية عملها «صعوبات تتعلق في إنشاء قاعدة بيانات متكاملة عن حجم السوق العقاري ومعرفة عدد المستحقين، إضافة إلى صعوبة الحصول على المعلومة من عدد من الجهات لتكوين قاعدة البيانات المطلوبة، بيد أن الوضع اختلف حالياً، وبخاصة بعد أن تم الربط الإلكتروني مع وزارتي الشؤون البلدية والقروية، والعدل، وصندوق التنمية العقاري والجهات الخدمية، ما أسهم في معرفة حال العجز الموجود وحجم الوحدات السكنية المطلوب توفيرها».
وقال عبدالناصر عسيري: «ربما حدث من الناس نوع من عدم الثقة تجاه الوزارة، بيد أنه خلال الأيام المقبلة سيسمع الجميع ما يسرهم، ويغيرون وجهة نظرهم»، معتبراً أن اتفاق التفاهم الأخير مع الشركة الكورية المتضمن بناء أكثر من 100 ألف وحدة سكنية، أعادت بعضاً من الثقة، مشدداً على أن الوزارة تعمل على حل المشكلة، وأنها تبذل جهوداً كبيرة لحل هذه القضية.
وأضاف عسيري: «إن هناك عملاً كبيراً يبذل وسيرى النور قريباً، وسنقطف ثمرة هذه الجهود خلال الفترة المقبلة، ما يساعد في إعادة الثقة»، مؤكداً أن الرؤية على أرض الواقع هي التي ستعيد الثقة والكلام لن يعيد الثقة، وإنما العمل على أرض الواقع». وذكر أن وزارة الإسكان لا يضايقها الهجوم الذي تتعرض له من بعض كتاب الرأي المتخصصين في مجال العقار، وأنه قد يكون لهم قناعاتهم الخاصة. وزاد «أحب أن أطمئن الجميع بأن هناك عملاً كبيراً يجري حالياً، وبدأنا نلمس بوادره بشكل كبير»، مؤكداً أنه خلال أسبوعين ستتغير نظرة الجميع في وزارة الإسكان.
وألمح إلى وجود منتجات وبرامج ستطرح خلال الأيام القليلة المقبلة، رافضاً الإفصاح عنها، بحجة أن لها «ترتيبات خاصة ستعلن في حينها، إضافة إلى تعاون مع مطورين عقاريين دوليين، لهم خبرة في مجال العقار»، مشدداً على أن جميع هذه الأمور «ستعيد الثقة إلى المواطنين في الوزارة».
وذكر «أنك لن تستطيع كسب ثقة الناس إذا لم يشاهدوا شيئاً ملموساً على أرض الواقع، وهذا ما نعمل عليه حالياً». وكشف أنه يتم حالياً مراجعة آلية الاستحقاق، موضحاً أنها مقرة من مجلس الوزراء، ويتم مراجعتها بشكل دوري، ونحن بصدد مراجعتها وحل أي إشكالات تتعلق بآلية الاستحقاق، وكذلك نعمل على تطوير إيجابياتها. وحول ما إذا كان لدى وزارة الإسكان جدول زمني لإنهاء أزمة السكن، أوضح عسيري أن «الوزارة تستهدف خلال السنوات الخمس المقبلة ضخ 1.5 مليون وحدة سكنية، ما يساعد على إتاحة مساكن كثيرة للمستحقين».

استشارات الأوقاف والوصايا بمحاكم الأحوال الشخصية تنجز 853 وثيقة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 26 جماد ثانى 1437هـ - 4 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1143455

الرياض - مبارك العكاش
أصدرت مكاتب استشارات الأوقاف والوصايا بمحاكم الأحوال الشخصية 853 وثيقة، وقدمت 1019 ساعة استشارية خلال النصف الأول من العام الجاري 1437هـ.
وكشف تقرير صادر من وزارة العدل أن المكاتب الاستشارية التي أنشأتها وزارة العدل في محاكم الأحوال الشخصية خلال شهر شعبان الماضي بالتعاون مع مركز استثمار المستقبل, أسهمت في اختصار الوقت والجهد للمستفيدين إضافة إلى أصحاب الفضيلة القضاة في تقديم الجانب الاستشاري والاستشارات في جميع ما يتعلق بالوقف والوصية من تعيين النظار وعزلهم وتوزيع الغلة وإدارة الوقف وغيرها.

وبينت الوزارة أن آلية عمل مكاتب استشارات الأوقاف والوصايا تكون من خلال تقديم المُوقف أو المُوصي بطلب لرئيس المحكمة, لتتم إحالته إلى المكتب الاستشاري ثم إلى القاضي المختص لإصدار الصك.
ويعد مركز استثمار المستقبل مركز استشارات غير ربحي يعمل في مجال خدمة وتطوير قطاع الأوقاف والوصايا والعمل الخيري المانح, ويسعى من خلال ذلك إلى إحياء سنة الوقف والوصية من خلال تقديم عمل مهني في مجال الأوقاف والوصايا بواسطة كوادر بشرية مؤهلة وأنظمة إدارية متقنة.

الطب بخير رغم إساءة بعض المنتسبين للمهنة

• فوبيا" الأخطاء الطبية.. مواطنون يخشون العمليات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 26 جماد ثانى 1437هـ - 4 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1143485

جازان - قاسم الزرعي
تتزايد الاخطاء الطبية ويتزايد معها الخوف والقلق من المرضى عند مراجعة أي مستشفى لاجراء عملية.
مواطنون ابدوا تخوفهم من الاخطاء الطبية.. فقال المواطن سامي الحقوي إن كثرة الاخطاء الطبية تجعله لا يذهب الى المستشفى، ويفضل التداوي بالعسل والاعشاب والحبة السوداء.
إنجازات طبية رغم الأخطاء
وقال ابراهيم نهاري ان الاخطاء الطبية هي نوع من الفساد ويحتاج الى اصلاح.. واضاف انه يجب تدريب الاطباء ومراقبتهم ومحاسبتهم لتلافي تلك الاخطاء، وقال ان هناك اخطاء وهناك انجازات يجب ان يشار إليها.
المحامي حدادي: ضعف الخبرة أو الكفاءة
القانون يجبر على التعويض
من جهته قال المحامي عمر حدادي ل " الرياض" أن الخطأ الطبي هو خطأ يحدث نتيجة انعدام خبرة أو الكفاءة من قبل الطبيب الممارس او الفئات المساعدة، او هو نتيجة ممارسة عملية او طريقة حديثة وتجريبية العلاج او نتيجة حادثة طارئة تتطلب السرعة على حساب الدقة او نتيجة طبيعة العلاج المعقد.
وذكر أن الاخطاء الطبية التي يترتب عليها التعويض وفقاً للمادة رقم (27) من نظام مزاولة المهن الصحية السعودي هي : الخطأ او العلاج أو نقص المتابعة، الجهل بأمور فنية يفترض الإلمام بها اجراء العمليات الجراحية. والتجريبية وغير المسبوقة على الانسان بالمخالفة للقواعد المنظمة لذلك، اجراء التجارب او البحوث العلمية غير معتمدة على المريض، اعطاء دواء للمريض على سبيل الاختبار، استخدام اجهزة او آلات طبية دون علم كاف بطريقة استخدامها او اتخاذ الاحتياطات الكافية والكفيلة بمنع حدوث الضرر من جراء هذا الاستعمال والتقصير في الرقابة والاشراف، وعدم استشارة من تستدعي حالة المريض الاستعانة به.
كذلك خروج الطبيب او مخالفته للقواعد والاصول الطبية، أو الاخلال بواجبات الحيطة والحذر وقت تنفيذه للعمل الطبي وحصول ضرر للمريض من جراء ذلك المسلك هو الاساس الذي يترتب عليه تقدير التعويض في المجال الطبي.
الاستشاري النفسي زائري: شعور طبيعي لأنها تجربة غير تقليدية
الالقاب الكاذبة الخادعة
وقال الدكتور علي زائري استشاري الطب النفسي ان الخوف من العمليات هو شعور طبيعي لاتها تجربة غير تقليدية وغير مألوف وهي تجربة ليست يومية لكي يعتاد عليها الانسان ولكن الخوف بسبب حصري وهو بسبب الاخطاء الطبية يثير الاهتمام.

واضاف هناك بعض المنطق من هذا النوع ربما كثرة الحديث عن الاخطاء الطبية اظهرت المشكلة بطريقة مخيفة للجمهور ولكن اذا كان هذا الخوف يمنع الشخص من اجراء طبي ضروري وعدمه يعرضه لخطر فقد يكون ذلك مؤشراً لوجود مشكلة نفسية مثل اضطرابات القلق النفسي وغيره وربما استشارة طبيب نفسي قد تساعد في حل هذا المشكلة.
وقال ان الاخطاء الطبية واردة ولكن تسليط الضوء عليها بشكل مبالغ فيه قد يحرم المرضى من الثقة في معالجيهم.
وايضاً يجب على المرضى التأكد من خبرات المعالجين الذين يقومون بالاشراف عليهم وعلى علاجهم وتقوم الهيئة السعودية للتخصصات الطبية بتصنيف الخبرات والمسميات لكل من يعمل في المجال الطبي فيجب الا يخدع المرضى بالالقاب التي يطلقها البعض على انفسهم مثل بروفيسور ودكتور ويجب عدم الاقتناع بأي مسمى او شهادة لم يتم تصنيفها او الموافقة عليها من الهيئة السعودية للتخصصات الطبية.
المختص الاجتماعي خياط: إساءة للمهنة
الأخطاء غير مقصودة
ويفيد الباحث الصحي والاجتماعي جمعة خياط أن الخطأ الطبي هو أمر غير مقصود ولا يمكن أن يكون متعمدا لأن الطبيب هو إنسان معرض للخطأ أو النسيان. أما الإهمال أو التقصير في تقديم الخدمة الطبية بالشكل المطلوب هو مالا نرضاه أو نقبله ونعتبره إساءة للمهنة مبينا أن هناك أسبابا رئيسية للأخطاء التي يتورط فيها الأطباء ويدفع ثمنها المرضى ومنها تدني المستوى التعليمي عند كثير من الأطباء، وتوقف التعليم الطبي المستمر للطبيب.
وقال خياط إن الأخطاء الطبية أنواع عديدة ومنها خطأ نتيجة العدوى داخل المستشفيات وخطأ نتيجة الأحداث المضادة وأخطاء الوصفة الطبية وأخطاء الجراحات الطبية نتيجة الإهمال الطبي موضحا أن الأخطاء الطبية حقيقة قد تحدث في أي منشأة صحية وليست مقصورة على المنشآت الصحية فقط وقد تحدث في العديد من المنشآت الأخرى وهنا لابد أن نفرق بين الخطأ الطبي والإهمال أو التقصير في تقديم الخدمة الطبية بالشكل المطلوب.

"التجارة" تعتمد "سعر الوحدة" لتعزيز منافسة المنتجات

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 26 جماد ثانى 1437هـ - 4 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/669621

المدينة ـ الرياض
أصدرت وزارة التجارة والصناعة قرارًا وزاريًّا يعتمد أحكام وضع سعر الوحدة والذي يسهل على المستهلك المقارنة بين منتجات الشركات المتنوعة بأوزان وأحجام مختلفة، وذلك عبر اعتماد آلية مقارنة موحدة توضع على بطاقة السعر تبين سعر اللتر أو الكيلو الواحد مما يسهل على المستهلكين اتخاذ قرارات الشراء ويزيد من المنافسة بين الشركات التي تعمد الى تغيير أوزان وأحجام منتجاتها لتفادي إمكانية مقارنة أسعارها مع المنتجات المنافسة.
ونصت المادة الثانية من القرار على قياس سعر الوحدة وفقًا لطبيعة المنتج باستخدام أحدى وحدات القياس التالية: إذا كانت السلعة تقاس بالوزن فيستخدم الكيلو غرام أو الـ (100 جرام)، وإن كانت السلعة تقاس بالحجم فيستخدم اللتر أو الـ (100 مل)، فيما نصت المادة الخامسة أن يكون سعر الوحدة مقترنًا بسعر السلعة المعروضة للبيع ومميزًا عنه، سواء كان في بطاقة السعر أو على المنتج أو في بطاقة الصنف على الرف.
وحددت المادة السادسة من القرار وصف بطاقة سعر الوحدة وهي المعلومات التي تحتويها بطاقة بيان السعر موضحة بشكل استرشادي وذلك وفقًا لاسم المنتج وحجمه، إضافة إلى سعر الوحدة وسعر البيع للمنتج على أن تكون المساحة المخصصة لسعر الوحدة نصف المساحة المخصصة لسعر بيع المنتجات وبجانبها، وأن تكون خلفية سعر الوحدة باللون الأبيض لسهولة تمييزه عن سعر البيع.
وأكدت وزارة التجارة والصناعة أن تطبيق هذا القرار يعد اختياريًّا منذ تاريخ صدوره، وإلزاميًّا اعتبارًا من 111438هـ على جميع المنشآت التموينية التي تتجاوز مساحتها 300 متر مربع.

نتائج هيئة تقويم التعليم العام تعكس حجم التغيرات التربوية في المملكة

• طلابنا" .. يكشف التوجهات الفكرية وتأثير الأسرة والمجتمع

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 26 جماد ثانى 1437هـ - 4 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160404/Con20160404832605.htm

«عكاظ» (جدة)

تضمنت نتائج الاختبارات الوطنية (طلابنا) التي أعلنتها هيئة تقويم التعليم العام نتائج مهمة تجاوزت ما حققه الطلاب من معارف، ومهارات، في مواد دراسية محددة، إلى الوقوف على التغيرات التي حدثت في المستويات التربوية عبر الزمن على المستوى الوطني.

وقد صاحب تطبيق الاختبارات الوطنية جمع بيانات ومعلومات لبعض العوامل التي بينت الدراسات الدولية أنها تؤثر في تعليم الطلاب وتحصيلهم، منها ما يتعلق بالطالب واتجاهاته نحو المدرسة والمعلم والأسرة والوطن، ومنها ما يتعلق بالمعلم وممارساته واتجاهاته، وكذلك جودة البيئة التعليمية، انطلاقا من ممارسات الاختبارات الوطنية المقننة في مختلف دول العالم التي تقود إلى توجيه الجهود التطويرية وتوفير الهدر المالي والبشري إذا استخدمت نتائجها وتوصياتها بالشكل الصحيح، باعتبارها مقياسا فعليا لتتبع نمو التحصيل العلمي للطلاب وتطوره وجودته بما ينعكس إيجابا على تحسين مستوى حياة الأفراد والنمو الاقتصادي.

وأظهر قياس آراء الطلاب بشكل عام مدة وعيهم بكل ما يحيط بهم، وإيمانهم المطلق بوطنهم وأمنهم وضرورة حمايتهم من المخاطر الداخلية والخارجية، وقدرتهم على رسم الأطر الأساسية لمستقبلهم، ومعرفة حقوقهم وواجباتهم تجاه أسرهم ومدرستهم ومجتمعهم ووطنهم.

قال إن 75 ٪ منها ليس لديها توجه أو أهداف

القصبي يعترف: • الشؤون الاجتماعية" وراء إخفاق الجمعيات الخيرية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 26 جماد ثانى 1437هـ - 4 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160404/Con20160404832730.htm

فارس القحطاني (الرياض)

أقر وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماجد القصبي، بتحمل الوزارة إخفاق الجمعيات الخيرية في الوصول إلى أهدافها التي وجدت من أجلها. لافتا إلى أن نسبة جمعيات البر بلغت 75 % من عدد الجمعيات الخيرية العاملة في المملكة «ليس لديها توجه محدد أو أهداف أو رؤية مستقبلية بل عملها محصور على بعض النشاطات الخيرية».

وأكد القصبي خلال حوار مفتوح بعد أن أطلقت مؤسسة الملك خالد الخيرية بالشراكة مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس أمس (الأحد)، برنامج الزمالة الخيري السعودي «شغف»، أن الوزارة عملت على إعادة النظر في نظام الجمعيات الخيرية ووضع الخطط والمسارات والرؤية الواضحة لعمل تلك الجمعيات بهدف النهوض بعملها في المملكة، لتحقيق الثمرة المرجوة من إنشائها وترخيصها.

من جانبها، أكدت المديرة العامة لمؤسسة الملك خالد الخيرية صاحبة السمو الملكي الأميرة البندري بنت عبدالرحمن الفيصل أن برنامج «شغف» يأتي في إطار الشراكة الإستراتيجية التي تجمع مؤسسة الملك خالد بمؤسسة بيل وميليندا غيتس، بهدف تعزيز ممارسات المجتمع المدني في المملكة، وتنفيذ برامج مبنية على حاجات المجتمع الفعلية، وتحسين مستوى الخدمات التي تقدمها منظمات القطاع غير الربحي المحلية للفئات المستهدفة.

وأوضحت الأميرة البندري، أن برنامج «شغف» يعد باكورة التعاون بين مؤسسة الملك خالد الخيرية، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، في إطار اتفاقية الشراكة المبرمة بين الطرفين والهادفة إلى إطلاق عدد من البرامج لبناء قدرات القطاع الخيري في المملكة. مبينة أن البرنامج يدعم التوجه الإستراتيجي للمؤسسة ومتطلبات تحقيق التنمية على مستوى المملكة، ويتزامن مع الحاجة إلى إعداد الكوادر البشرية وتنمية قدرات العاملين في مجال التنمية المحلية وإعداد الباحثين والمدربين فيه أيضا.

حضر مناسبة إطلاق البرنامج الرئيس المشارك لمؤسسة بيل وميليندا غيتس بيل غيتس، وعدد من قادة القطاع الخيري في المملكة والمهتمين بمجال التنمية إلى جانب جمع من وسائل الإعلام.

7 توصيات تختتم مؤتمر الأنظمة الصحية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 26 جماد ثانى 1437هـ - 4 ابريل 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=258555&CategoryID=5

أبها: الوطن

خلص المشاركون في مؤتمر الأنظمة الصحية المفهوم والرسالة، والذي نظمته جامعة الملك خالد الأسبوع الماضي، إلى تقديم 7 توصيات من خلال جلسات ونقاشات المؤتمر.

وأوصى المجتمعون بأهمية تشكيل مجلس أعلى للمستشفيات الجامعية لوضع الاستراتيجيات العامة للنظام الصحي الجامعي، إضافة إلى إنشاء مركز وطني للأبحاث في المجال الصحي، مع ضرورة المطالبة بتعاون الأنظمة الصحية الجامعية مع منظمات دولية متخصصة ومتابعة نتائج هذا التعاون من خلال المجلس الأعلى المقترح.

كما جاء في التوصيات بأنه على ضوء التحول الإستراتيجي في القطاع الصحي، ينصح صناع القرار بالعمل على زيادة ودعم برامج طب الأسرة وطب المجتمع لتخريج أعداد كافية من الأطباء في هذين التخصصين، وتشجيع صناع القرار على الاستثمار الأمثل في تقنية المعلومات الصحية واستخدامها بشكل أوسع في تقييم المرضى وعلاجهم ومتابعتهم عن بعد خاصة في الحالات التي لا تستدعي دخولهم المستشفى تقليلا للتكلفة وعدوى المستشفيات، واستخدام أحدث ما توصلت إليه تقنية المعلومات الصحية بما يخدم تدريب الطلاب والأطباء والممارسين الصحيين واستمرار الأبحاث الصحية، وجاءت آخر التوصيات بأن تعمل الأنظمة الصحية الجامعية على تنويع مصادر التمويل والاستخدام الأمثل لها.

آلية جديدة لوزارتين تسرع البت بقضايا الأحداث

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 26 جماد ثانى 1437هـ - 4 ابريل 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=258538&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي

يترقب 11022 ألف حدث في 17 دار ملاحظة بمدن المملكة، تطبيق آلية جديدة يعمل عليها فرع رعاية الأحداث بوزارة الشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع وزارة العدل، وتهدف إلى تسريع البت في قضايا تلك الفئة.

وعلمت "الوطن" من مصدر بوزارة العدل، أن الوزارة بدأت في التنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية لتطبيق آلية جديدة لتسريع نظر قضايا الأحداث من قبل قضاة دور الملاحظة، بعد أن تم رصد حالات في تلك الدور يبلغ عددها أكثر من 200 حالة لم يبت قي قضاياهم خلال عام 1436.

يأتي ذلك ضمن عمل وزارة الشؤون الاجتماعية على إعداد برامج متكاملة للأحداث تحت رعاية الشؤون الاجتماعية لبث رسائل توعوية للأسر توضح كيفية التعامل مع الأحداث، وذلك إثر عودة 480 حدثا بجميع المدن خلال العام نفسه لارتكاب الجرائم بعد إطلاق سراحهم.

وكشف قاضي دار الملاحظة بجدة الشيخ نصر اليمني لـ"الوطن"، أن القضايا التي يرتكبها الأحداث كثيرة منها: السرقة، الاغتصاب، القتل، التحرش، الخطف، المخدرات، والتعاطي، موضحا أنه لابد على وزارتي الشؤون الاجتماعية والعدل من تصنيف القضايا التي يرتكبها الأحداث إلى قضايا بسيطة وكبرى بحيث يتم الفصل بينهم، موضحا أن دار الملاحظة في جدة تعاني من عدة سلبيات ولا تتناسب مع الأحداث فهي في مبنى متهالك عمره الزمني 40 عاما، ويوجد به أكثر من 160 حدثا، موضحا أن قيام وزارة العدل بتغيير قاضي دور الملاحظة كل 6 أشهر يؤثر سلبيا على القضايا لذلك لابد من تعيين قاض دائم لدور الملاحظة.

وأضاف اليمني أن في دار الملاحظة بجدة يوجد 20 حدثا انتهت محكوميتهم ولم يتم إطلاقهم بسبب إهمال الإدارة أو تخلي الأسرة عنهم وهذا غير وارد، كذلك في المحاكم يعامل الحدث كغيره من المتهمين أثناء إحالة أوراقه في القضايا الكبرى للمحاكم فيتم التأخير بالبت بها مما يتسبب في حدوث ضرر نفسي واجتماعي للحدث، موضحا أنه خلال تجربته في الدار عام 1436، وجد أن 60 شخصا في دار الملاحظة بجدة انتهت محكوميتهم ولم يُطلق سراحهم.

بعد تزايد الظاهرة.. باستثناء منسوبي "المدني" والمتطوعين ومن في حكمهم

قريباً.. "الشورى" يناقش إضافة مادة تعاقب المتهورين في الظروف الجوية القاسية

المصدر: جريدة سبق الاثنين 26 جماد ثانى 1437هـ - 4 ابريل 2016م
https://sabq.org

15

عبدالله البرقاوي الرياض
ينتظر أن يناقش مجلس الشورى خلال الأسابيع القليلة المقبلة مقترح إضافة مادة جديدة لنظام الدفاع المدني، بشأن معاقبة المتهورين في أوقات الظروف المناخية القاسية، والذي قدَّمه عضو المجلس الدكتور حامد الشراري.
يأتي ذلك بعد أن أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى مؤخراً تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن المقترح على جدول أعمال المجلس.
وتفصيلاً، نصَّت المادة الجديدة على أنَّ كلَّ شخص يقوم بعمل سواء كان في حالة الكوارث، أو في جميع الأحوال، وينطوي هذا العمل على المخاطرة بنفسه أو بماله أو بمرافقيه أو الغير يكون مسؤولاً، ويعاقب وفقاً لأحكام النظام، ويستثنى من ذلك منسوبو الدفاع المدني والمتطوعون، ومن في حكمهم.
وطرح الدكتور الشراري مقترحه لتزايد ظاهرة المغامرات والاستهتار بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، وعدم اكتراث المتهورين والمستهترين بتوجيهات وتنبيهات الجهات الأمنية المناط بها الإنقاذ في حالات الكوارث والظروف المناخية القاسية.
واستشهد الشراري بالحالات التي انتشر مؤخراً لها فيديوهات تبرز التهور بقطع الأودية والسيول، والتنزه بها، وهي المشاهد التي أثارت استياء الكثيرين، وتسببت في إشغال الجهات الأمنية بإنقاذهم.
ويستهدف المقترح معاقبة المستهترين والمغامرين بأرواحهم وأرواح الآخرين في حالة الفيضانات والسيول الجارفة، إضافة إلى التهور بقيادة المركبات، ما قد يسبب كوارث ويعرض الآخرين للخطر، وغيرها من حالات التهور والمغامرة.

حقوق المستهلك وجشع التاجر

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 26 جماد ثانى 1437هـ - 4 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1143448

علي الغفيلي

في ظل ضعف التنظيم المؤسساتي المَعني بحفظ وحماية حقوق المستهلكين، تبقى مصالح المواطنين مُشتتة بين عدة جهات، خاصة وأن المعالجات لهذا الوباء لا تؤدي الغرض المطلوب، ولم تستطع الحدّ من الغش في الأسواق ولا حتى في تخفيف جشع التجار على حساب المستهلكين البسطاء.
يحظى التاجر بدعم كبير فهو مُعفى من الضريبة ومع ذلك فكثير من التجّار لم يعد يُشبع بعضهم أي شيء، ولم يكذب الماهاتما غاندي: "تقدم الأرض ما يكفي لتلبية حاجات كافة البشر، ولكن ليس بما يكفي لتلبية جشع كافة البشر".
نُقدّر للوزير الدكتور "توفيق الربيعة" جهوده فقد قام بردْم الكثير من العقبات والموانع التي استشرت في بلادنا، إلا أن وزارة التجارة السعودية ضاقت ذرعاً بلُعاب المَسعورين من التجّار، وآخر المناطحات تسيَّدتها "التجارة" في تطبيق تسعيرة حليب الأطفال ومعارض السيارات وغسيل المركبات وغيره من المواد الغذائية فالقائمة تطول ولا تنتهي.
جمعية المستهلك جاهدت لتوقيع اتفاقيات لتثبيت أسعار 100 سلعة غذائية لدينا و"التجارة" السعودية يُحسب لها أنها تحاول جاهدة، لكن الحقيقة أن "الشقّ أكبر من الرقعة". ونرجو أن نقطف ثمار التلويحات التي أطلقتها "التجارة" بتسعير التموين الغذائي أو التسعيرة الجبرية وندعو الله أن يُلِيَّن قلوب الجشعين ويَنصر تجارتَنا ومستهلكينا على من جاشَعَهم.
صعبة قوية.. على "التجارة" تحديد أسعار كل ما يُباع في رمضان وغيره، على قولة الأولين "اقطع دابر الشرّ" لأننا بذلك سنجد التجّار أنفسهم في حرج شديد وفي تخوينٍ على الملأ لو تلاعبوا في سعر أي سلعة غذائية.
الجشع موجود في كل وقت ويزداد قبيل رمضان في كل ميدان وهذا ليس بغريب على بعضهم، ناهيك عن المُوضة العصرية في مزايدات السوق السوداء لخادمات المنازل التي وصل أسعار التنازل عن الواحدة منهن إلى 45 ألف ريال.
واللوم هنا ليس على بعض الجشعين فقط، وإنما علينا نحن الذين لا نستوعب الدروس الكثيرة والمتكررة.

تألمت كثيراً عندما قرأت دراسة بحثية عن أن السوق الاستهلاكي السعودي هو الأعلى في المنطقة، ويعد رقماً مؤثراً دولياً في التصدير أو "الاستيراد" - الذي تعودنا عليه إلا أن جزءاً من جشع التجار لدينا أو استغلالنا في رفع الأسعار واغتنام المواسم على حسابنا كمستهلكين. نحن سببٌ فيه بنسبة 100% لأننا نفتقد العقلانية الاستهلاكية، التي تُحتّم علينا كمستهلكين أن نتخلّى عن ثقافة الشراء والتبضّع في حال تفاقم أو التلاعب في الأسعار.
يؤسفني حقيقةً أن معدل استهلاك السعوديين للأغذية وصل إلى 20 مليار ريال لشهر رمضان الماضي فقط مقارنة ب 7 مليارات ريال شهريا لطيلة العام، خاصةً وأن 70% من مشتريات رمضان الغذائية ترمى في النفايات، والمُخجل أن هذه الأزمات لم تُوقظ النائم في دواخلنا، كل مرة نتبضع ونتهكَّم على الأسعار دون إحجام أو تعقّل في التسوق.

سوء استخدام السلطة في بيئة العمل!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 26 جماد ثانى 1437هـ - 4 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1143511

ياسر بن علي المعارك

جميع اللوائح الداخلية في المجتمع الوظيفي تضم عددًا من الاستثناءات وتفويض الصلاحيات الإدارية والمالية هدفها منح المسؤول مرونة في اتخاذ القرارات لتذليل الصعاب التي تواجه العمل وتطور الخدمات التي تقدم للمواطنين، لكن واقع حال استخدام تلك الصلاحيات كثيراً ما يستغل وفق الأهواء والمحسوبيات دون اعتراف بأي معايير أو ضوابط، وشجع على نمو هذه الممارسة الفاسدة ضعف المساءلة وهشاشة المحاسبة من قبل الجهات الرقابية، حتى تم تغييب الردع واتساع أوعية الفساد وتمدد آثاره السالبة على مستوى الموظفين الأفراد والمنظومة الحكومية.
ولعل من أهم الأنظمة التي يتوجب تعزيز الوعي بأهميتها نظام الموظفين الفقرات 1- 2 – 5 – 8 من المادة الثانية فهي تنص على أنه يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشرة أعوام أو بغرامة لا تزيد على 20 ألف ريال كل موظف ثبت استغلال نفوذ الوظيفة لمصلحة شخصية في داخل الدائرة وخارجها، أو التحكم في أفراد الرعية، أو الافتئات على حق من حقوقهم الشخصية بصورة من الصور، أو تكليفهم بما لا يجب عليهم نظاماً، وكذلك سوء الاستعمال الإداري، كالعبث بالأنظمة والأوامر والتعليمات وبطرق تنفيذها، امتناعاً أو تأخيراً ينشأ عنه ضرر خاص أو عام، ويدخل ضمن ذلك: تعمد تفسير النظم والأوامر والتعليمات على غير وجهها الصحيح، أو في غير موضعها، بقصد الإضرار بمصلحة حكومية، لقاء مصلحة شخصية، واستغلال أياً كان نوعه في تفسير الأوامر وتنفيذها لمصلحة شخصية عن طريق مباشر أو غير مباشر، إضافة إلى إساءة المعاملة أو الإكراه باسم الوظيفة؛ وكذلك من اشترك أو تواطأ من الموظفين مع المسؤول على ارتكابها.
هذا مثال بسيط لما تتوخاه التشريعات، لكن الوعي بها لن يكون مجدياً إن لم يواكبه تفعيل للمساءلة والمحاسبة والانحياز للموظف البسيط، كونه الحلقة الأضعف أمام سياط الصلاحيات الإدارية التي لا ترحم ظهره من لهيب أوجاعها!
فهل تتفضل علينا الجهات الرقابية كهيئة الرقابة والتحقيق أو هيئة الادعاء والتحقيق العام أو هيئة مكافحة الفساد بإصدار بيان موثق بالأرقام والمعلومات عن عدد المدانين في تلك القضايا لعام 2015م!

عاطل بن متسبب

المصدر: جريدة المدية الاثنين 26 جماد ثانى 1437هـ - 4 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/669599

عبد الله منور الجميلي

قبل سنوات كان أحد الشباب يُعَلِّق على المقالات، وبعض الموضوعات في الموقع الإلكتروني لصحيفة المدينة تحت اسم (عَاطِل بن مُتَسَبّب)؛ ليُؤكِّد على معاناته ووالده وأسرته من (البطالة)!

ذلك الشاب أتذكره كلما قرأت إحصاءً عن نسبة البطالة في المجتمع السعودي، التي أراها لا تقِل عن (20%)، لاسيما أن بعضًا ممن يعملون في القطاع الخاص بعقودٍ وهمية هم حقيقة على رأس قائمة العاطلين!!

وأمانةً، شهدت السنوات القليلة الماضية العديد من الخطوات والإجراءات؛ لمحاولة معالجة (داء البطالة)؛ ولكن هل هي عملية؟! وهل نجحت؟!

(مع التقدير لتلك الجهود وصِدق نوايا القائمين عليها) أترك الإجابة لكم، ولطائفة من شباب الوطن الذين يتأبّطون مؤهلاتهم، وقد أُصيبوا بالإحباط في بحثهم عن فُرصة عمل، هنا وهناك، والذين إلى صفوفهم ينضم المزيد سنويًا من خريجي الجامعات والكليات والمعاهد!!

وهنا لن أتحدث عن الماضي، وما فيه من سعودة صُوريّة لوظائف القطاع الخاص، وممارسات للتحايل على توطين الوظائف بطريقة أو أخرى، ولكن حاضرنا الذي يبصم على تلك (التحولات الاقتصادية الإيجابية) التي تشهدها بلادنا يُنادي بقرارٍ حازم يمنع استقدام الوافدين من الخارج نهائيًا في تلك الوظائف التي تتناسب مع السعوديين، وإلزام الشركات والمؤسسات بالإفصاح عنها، على أن تضعها في (بنك إلكتروني) تحت مظلة وإشراف مباشر من وزارة العمل وهيئة توليد الوظائف!

ومن ثم التنسيق مع الجامعات وكليات ومعاهد التقنية لتقوم بتنفيذ برامج دراسية وتدريبية للشباب تجعلهم مُؤهّلين تمامًا لتلك الوظائف التي يحتاجها القطاع الأهلي!

والأهم هنا تهيئة البيئة الصحيّة للعمل، بعقود فيها (الأمان الوظيفي): الذي يضمن للشباب السعودي حَدّاً أدنى من الرواتب، يكفل لهم ولأسرهم العيش الكريم، وكذا البدلات والعلاوات، والظروف العملية العادلة.

صدّقوني حينها ستكون (البطالة) في ذاكرة النسيان، ويومها أنا متأكد بأن (العزيز عَاطِل بن مُتَسَبّب) سيُغيِّر لقبه الحاسوبي.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض
الاثنين 26 جماد ثانى 1437هـ - 4 ابريل 2016م

http://www.alriyadh.com/1143565

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 26 جماد ثانى 1437هـ - 4 ابريل 2016م

http://www.alyaum.com/article/4129322